

الثقة الاجتماعية والقانون

د. محمد عبد العزيز ربيع*

الثقة الاجتماعية مفهوم قديم جديد. مفهوم قديم يقدم الثقافة نفسها، لأن الثقة جزء أساسي من الثقافة السائدة في كل مجتمع، إذ تولد الثقة في حضن الثقافة، وتنمو في كنف المجتمع، تؤثر فيه وتتأثر به. ومفهوم جديد بسبب أهمية رأس المال الاجتماعي الذي ينبثق عن الثقة الاجتماعية، ودوره المحوري في العملية التنموية المجتمعية.

على الرغم من اهتمام العديد من العلماء بموضوع رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، إلا أن المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما كان أكثرهم تركيزاً على أهمية رأس المال الاجتماعي في العملية التنموية وعلاقته بالثقة الاجتماعية. يقول فوكوياما إن رأس المال الاجتماعي هو أهم ضرورات التقدم والازدهار، وأنه لا يمكن لمجتمع أن ينتج رأس مال اجتماعي من دون أن يتمتع بثقة اجتماعية. ويضيف فوكوياما وغيره من مفكري الغرب القول بأن الثقة الاجتماعية هي نتاج ثقافي، وأن تباين الثقافات يجعل المجتمعات المختلفة تملك مستويات متباينة من الثقة الاجتماعية. مع أهمية هذه الأقوال، تشير دراساتنا وتأملاتنا في إشكالية التنمية إلى أن التنمية عملية مجتمعية تشمل كافة أوجه الحياة في المجتمع، تؤثر في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية وتتأثر بها، ما يعني أن الثقافة لا تحمل وحدها وزر التخلف، ولا تستحق وحدها وسام التقدم.

* استاذ جامعي

ويمكن تعريف الثقة الاجتماعية بأنها حالة مجتمعية تتوفر فيها ومن خلالها الثقة بين مختلف الأفراد والمؤسسات في المجتمع، ما يعطي الفرد والمؤسسة والجماعة على السواء إحساساً بالاطمئنان تجاه الغير، وقناعة بأن بالإمكان التعامل معهم بارتياح ومن دون شكوك تعيق عمليتي التفاعل والتواصل البناء. وبكلمة أخرى، الثقة الاجتماعية هي حالة مجتمعية تقوم على احترام كل فرد في المجتمع لرأي غيره من المواطنين، والاعتراف بحق كل مواطن في السعي لتحقيق مصالحه الخاصة، شريطة الالتزام بعدم الاعتداء على حقوق غيره من الناس أو المجتمع. إذ من خلال هذا الاعتراف المتبادل بحقوق ومصالح متكافئة تسود الثقة في المجتمع، ويطمئن الناس إلى بعضهم البعض دون حاجة لمعرفة شخصية، ودون احتكاك مباشر فيما بينهم. وهذه ثقة تؤسسها الفلسفة المجتمعية السائدة، ويوطدها القانون، وتصونها الدولة وتحميها. إنها ثقة غير مباشرة تبلور من خلال القانون، وتُمارس من خلال احترام كل فرد للقانون، وتتجدد وتتجدد من خلال تطوير القوانين وشموليتها لكافة أوجه الحياة ونشاطاتها المتشعبة والمتطورة باستمرار.

إن النظرية التي تركز على أهمية الثقافة في العملية التنموية تقول بشكل أو بآخر أن هناك ثقافات تتميز بدرجة عالية من الثقة الاجتماعية، وأن هذه الثقافات قادرة على إنتاج قدر كبير من رأس المال الاجتماعي، ذلك العنصر الأساس في تحقيق التنمية والنمو. في المقابل، هناك ثقافات ليس لديها ما يكفي من الثقة الاجتماعية لإنتاج رأس مال اجتماعي بالقدر المطلوب لتنشيط العملية التنموية، ما يجعلها عاجزة بطبيعتها عن تحقيق التقدم والنمو. ويقول المتطرفون المنتمون لهذا التيار أن قابلية عامة الثقافات للتغير ضعيفة للغاية، ما يعني أن هناك مجتمعات تملك القدرة على التطور، وأخرى لا تملك تلك القدرة، وأنه ليس بالإمكان تغيير هذه الحقيقة، ما يستوجب القبول بها والتعامل مع ما يترتب عليها من نتائج وتبعات. لذلك أطلقت على فكر هؤلاء المفكرين اسم "الاحتمية التاريخية".

تعرضت في كتابي الذي صدر بالانجليزية في أواخر عام ٢٠١٣ عن دار مكملان في نيويورك تحت عنوان "Global Economic and Cultural Transformation" لمقولات فوكوياما وهنتنجتون وغيرهم من مفكري الغرب المهتمين بالقضية الثقافية، وقمت بالرد على تلك المقولات في فصل عنوانه "Cultural Determinism"، أي "الاحتمية الثقافية". ومن جملة ما احتوى عليه الكتاب تطوير نظرية جديدة في فهم التاريخ ومسيرة الحضارة الإنسانية عبر العصور. وثبتت تلك النظرية

التي أطلقت عليها اسم "قطار الزمن" (The Train of Time)، أن الثقافات نتاج حضاري يتطور ويتحول تبعاً لتطور نظم الإنتاج في المجتمع والانتقال من مرحلة حضارية لأخرى. لذلك حين انتقل المجتمع الأوروبي من عصر الزراعة إلى الصناعة شهدت الثقافة تحولاً كبيراً ونوعياً أفقدها الصلة بالثقافة التي كانت سائدة قبل بدء عملية التحول إلى العصر الجديد. في المقابل، تسبب عدم انتقال المجتمعات العربية إلى عصر الصناعة في بقاء الثقافة العربية تُراوح في مكانها، تتحول ببطء، ليس تحت تأثير نمط الإنتاج الصناعي، وإنما تحت تأثير نمط الاستهلاك والتوجهات المادية الغربية. لذلك نلاحظ أن الثقافة العربية تشوهت وفقدت سماتها الزراعية والقبلية القديمة، من دون أن تكتسب ثقافة الإنتاج الغربية أو الآسيوية. وهذا جعلها تفقد صلاحيتها للعصور القديمة والجديدة على السواء، وتصبح في أمس الحاجة لتحولات جذرية في المواقف والقيم والتقاليد والنظرة إلى العمل والوقت وغير ذلك.

لو عدنا إلى الوراء بضعة قرون وقمنا بإلقاء نظرة فاحصة على ثقافات ذلك العصر لوجدنا أن الثقافات التي توصف اليوم بغياب الثقة الاجتماعية والعجز عن إنتاج رأس مال اجتماعي كالثقافة العربية، كانت الأقدر على تحقيق التنمية والازدهار في العهود الغابرة. في المقابل، كانت الثقافات التي توصف اليوم بأنها تملك ثقة اجتماعية كبيرة وقدرة على إنتاج رأس مال اجتماعي هي الأكثر تخلفاً وعجزاً عن تحقيق التنمية والازدهار في الماضي. وهذا يعني أن الثقافة الصالحة لعصر معين، كالثقافة العربية والإيرانية والصينية التي سادت قبل قرون حين كانت الزراعة هي نمط الإنتاج الأهم، ليس في مقدورها ولا من طبيعتها أن تبقى صالحة على مدى الزمن، إذ لا بد وأن يتجاوزها الزمن حين تنتقل المجتمعات الإنسانية إلى عصر حضاري جديد ذا نمط إنتاجي مختلف. وحيث أننا نعيش اليوم في عصر الصناعة والمعرفة، فإن الثقافة التي كانت تتمتع بقدرة كبيرة على إنتاج رأس مال اجتماعي صالح لمجتمع زراعي تقليدي، أصبحت متخلفة عن الزمن الراهن، وبالتالي غير قادرة على إنتاج القدر المطلوب من رأس المال الاجتماعي لمجتمع صناعي ومعرفي سريع التطور، دائم التحول.

الثقة التقليدية والثقة الاجتماعية

تنقسم الثقة في المجتمع في رأينا إلى نوعين: ثقة تقليدية وثقة اجتماعية. وفيما تتمتع المجتمعات

الزراعية، أو بالأحرى المجتمعات التي تعيش في عصر ما قبل الصناعة بدرجة عالية من الثقة التقليدية، لا تملك إلا القليل من الثقة الاجتماعية. وفي المقابل، فيما تتمتع المجتمعات التي تعيش في عصر الصناعة وما بعد الصناعة بدرجة عالية من الثقة الاجتماعية، لا تملك إلا القليل من الثقة التقليدية. أما المجتمعات التي تمر في مرحلة انتقالية من عصر حضاري لآخر، كالمجتمعات العربية وغالبية مجتمعات آسيا وأمريكا اللاتينية، فتتصف بفقدان غالبية ما كان لديها من ثقة تقليدية، وعدم استحواذها على قدر معقول من الثقة الاجتماعية. وهذا يجعل تلك المجتمعات، خاصة المدن الكبيرة المكتظة بالمهاجرين من الأرياف والبوادي، تتصف بفقدان الثقة الاجتماعية والثقة التقليدية على السواء، ما يجعلها تعاني عجزاً في الثقة، أو ما أطلقت عليه بالإنجليزية (Trust Deficit). وهذا يقود في العادة إلى تدني الإنتاجية، وتدهور القيم، وسوء المواقف، وضعف الشعور بالمسؤولية، والعجز عن تحديد الأهداف المجتمعية. وفي الواقع، وكما توصلت في العديد من الدراسات المنشورة، لم تعد هذه المجتمعات مجتمعاً واحداً يتصف بالحد الأدنى من التجانس، ولم تعد له ثقافة تتصف بالتميز. وعلى من يريد معرفة المزيد عن هذا الموضوع أن يراجع كتابنا: "الثقافة وأزمة الهوية العربية" الصادر عن منتدى الفكر العربي عام ٢٠١٠.

الثقة التقليدية هي نتاج مجتمع مستقر، بطيء التطور، يعيش أفرادها في قرى وأحياء صغيرة شبه معزولة عن المجتمع الأكبر، ما يتيح لأعضاء هذا المجتمع فرصة التعرف على بعضهم البعض عن قرب، والتواصل بشكل يومي أو شبه يومي. ولما كان كل فرد من أفراد هذه القرى والأحياء يعرف الآخر بشكل مباشر بسبب القرابة أو الجوار أو النسب، أو بشكل غير مباشر عبر العلاقات الاجتماعية والمهنية والمعاملات التجارية البسيطة، فإن الثقة تسود في المجتمع دون حاجة لتدخل خارجي من قبل الدولة أو القانون. إذ تقوم التقاليد والعادات والأعراف والهياكل الاجتماعية التقليدية بالدور الأكبر في بلورة هذه الثقة والحفاظ على استمراريتها.

أما الثقة الاجتماعية فهي نتاج مجتمع كبير، سريع التطور والتحول، يعيش أفرادها في مدن كبيرة وأحياء مترامية الأطراف، وخلف أبواب مغلقة وأسوار عالية، حيث تتمحور نشاطات الفرد الرئيسية حول نفسه وأسرته الصغيرة. وهذا لا يتيح لأفراد هذا المجتمع فرصة التعرف على بعضهم البعض عن قرب بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يجعل من المتعذر تكوين ثقة تقليدية. لذلك يجد هذا المجتمع نفسه مضطراً، كي يحافظ على بقائه وسير الحياة فيه بشكل طبيعي، أن

يطور ثقة اجتماعية بديلة للثقة التقليدية. وتأتي الثقة الاجتماعية هذه من خلال اخضاع العلاقات غير الشخصية لتشريعات رسمية، وتقنين المعاملات التجارية والمالية والعقارية وغيرها، إذ من دون تنظيم تلك العلاقات والمعاملات بشكل رسمي يصبح من المتعذر تسيير شؤون الحياة اليومية، وحماية حقوق الناس وتحقيق التقدم.

إذا كانت الثقة التقليدية هي سمة من سمات المجتمعات التقليدية التي تعيش في عصور ما قبل الصناعة، وتعتمد أساساً على علاقات الجوار والقرابة والنسب، فإن الثقة الاجتماعية هي سمة من سمات المجتمعات غير التقليدية التي تعيش في عصور ما بعد الزراعة، وتعتمد أساساً على القانون والترتيبات الرسمية. إن محدودية روابط النسب، وضعف روابط الجوار، وضيق روابط القرابة بين أعضاء مجتمع كبير يجعل بناء ثقة تقليدية فيه أمراً غير ممكن، ما يفرض عليه أن يطور مبادئ عامة في مقدورها تنظيم العلاقات الاجتماعية والإنتاجية في المجتمع، وسن قوانين وتشريعات ملزمة لكل أعضائه من أفراد ومؤسسات. وهذا من شأنه خلق ثقة اجتماعية تسمح لأفراد المجتمع بالتعامل مع بعضهم البعض بارتياح، والتواجد جنباً إلى جنب باطمئنان. وفي الواقع، لا يمكن للثقة التقليدية والثقة الاجتماعية التعايش في مجتمع واحد، إذ حين تضعف الثقة التقليدية يصبح لزاماً على المجتمع تطوير ثقة اجتماعية بسرعة، وحين تتطور الثقة الاجتماعية تراجع أهمية ودور الثقة التقليدية في المجتمع.

القانون والثقة الاجتماعية

القانون هو مجموعة المبادئ والتشريعات التي تقرها الدولة من أجل تنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع الواحد، وتحديد حقوقهم ومسؤولياتهم تجاه غيرهم من الناس، وتجاه المجتمع والدولة والوطن على السواء. ويشمل القانون إلى جانب التشريعات، القواعد والترتيبات المتعلقة بتنظيم المعاملات التجارية والمالية والنشاطات الاستثمارية والعمل السياسي والتطوعي وممارسة المهنة على اختلاف أنواعها. وفي الكثير من الحالات والأحيان، تعتبر التقاليد والأعراف والأسبقيات التي تقرها السلطة القضائية جزءاً من القانون، أو قانوناً موازياً ينطبق على حالات معينة أو أقلية محددة. فعلى سبيل المثال، أقر القانون الأمريكي والأوروبي عامة بحق العمال في التفاوض الجماعي مع الشركات التي يعملون لديها، كما أجاز مبدأً توسط المحاكم في حل النزاعات

الناجمة عن اختلاف العمال مع أرباب العمل بسبب الأجور وغير ذلك من حقوق وامتيازات اجتماعية. وفي العديد من الدول العربية اعترفت القوانين المرعية بعبادات الأخذ بالتأثر والعطوة وإشكالية "الشرف" التي توارثتها الشعوب العربية عن الأعراف العشائرية وعصر القبلية البائد.

يلاحظ الباحث حين ينظر إلى التشريعات السارية في مختلف الدول وجود اختلافات نوعية بين بلد وآخر. ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف البيئة الطبيعية، وتباين الخلفيات الثقافية والتجارب الحضارية بين مجتمع وآخر، وتباين مستويات التنمية والدخل والتحضر داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة. فالتشريعات التي تتعامل مع قضايا واحتياجات سكان الريف مثلاً تختلف قليلاً أو كثيراً عن التشريعات التي تتعامل مع قضايا واحتياجات سكان المدن. والقانون السائد في بريطانيا يختلف عن القانون المعمول به في أمريكا، وهذا يختلف بدوره عن القوانين المعتمدة في دول أمريكا الجنوبية والدول العربية ودول القارة الأفريقية.

يعتمد نظام التشريعات في كل دولة على منطلقات فكرية وفلسفية وأسس أيديولوجية معينة، ويحاول عادة التجاوب مع احتياجات المجتمع وضمان أمنه واستقراره. وبسبب اختلاف الحاجات غير الأساسية كثيراً، وكذلك متطلبات الحفاظ على الأمن والاستقرار بين بلد وآخر، فإن المُشرعين وجدوا أنفسهم يقرون قوانين وقواعد مختلفة، وأحياناً مناقضة. ولما كانت الثقافات المختلفة تميل إلى استخدام معايير متباينة للحكم على الأشياء المتشابهة، خاصة تصرفات الأفراد وعلاقاتهم بالدولة والغير، فإن المُشرعين اختلفوا من حيث المواقف والآراء تجاه ما هو خير وما هو شر، ما هو وسطي وما هو تطرف، ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي، ما هو ديمقراطي وما هو غير ديمقراطي وغير ذلك من أمور. وفي الواقع لا تقتصر الاختلافات على المُشرعين المنتمين لدول مختلفة، بل وتشمل أيضاً المُشرعين المنتمين لفلسفات أيديولوجية متباينة داخل الدولة الواحدة. ولهذا قلما أجمع قضاة على حكم بشأن جريمة، أو على قضية ذات أهمية خاصة بالنسبة لقطاع من قطاعات الشعب أو النشاطات الاقتصادية أو المالية.

بعد حدوث الثورة الصناعية في إنجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وانتقال تلك الثورة إلى غالبية دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، تغيرت الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الصناعي الجديد بشكل جذري، ما جعل ذلك المجتمع بحاجة لنظم مجتمعية جديدة تتلائم مع نمط الإنتاج الجديد وطريقة الحياة المستجدة. وهذا حتم إعادة تنظيم العلاقات في المجتمع، خاصة

ما كان يتعلق منها بنواحي الحياة الاقتصادية والمعاملات التجارية والمالية التي أصبحت أكثر تعقيداً وتشعباً وذات أبعاد دولية، ما فرض على القانون أن يتغير ليتجاوب مع احتياجات المجتمع الجديد. كان من القضايا الهامة التي واجهت المجتمع الصناعي قضية الحرية بمفهومها الواسع، خاصة الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية الرأي والفكر، وحق المواطنين في المشاركة في العملية السياسية. ومع تبلور الفكرة الديمقراطية وتأسيسها كنظام حكم سياسي اضطرت التشريعات مجدداً إلى تطوير نفسها وإعادة النظر في أسسها وأهدافها، ما أدى إلى زيادة تعقيد الحياة وحاجتها إلى المزيد من التشريعات. ولما كانت الفترة التي سبقت حدوث الثورة الصناعية وفصل الدين عن الدولة قد شهدت خضوع المعاملات التجارية والمالية لسلطة الكنيسة، فإن التشريعات الجديدة التي أقرتها الدول في ظل الديمقراطية اهتمت اهتماماً كبيراً بتعريف حقوق الفرد وحمايتها من سلطة الكنيسة وتسلب الدولة على السواء. ولهذا تميزت التشريعات الجديدة بالتوجه نحو تقنين حقوق الفرد وحرياته والتركيز عليها، دون تعريف واجباته تجاه الدولة والمجتمع بنفس القدر من الوضوح. وهذا تسبب في تشجيع الفردية والسماح لها بالسيطرة على ثقافة المجتمع الغربي عامة، خصوصاً بعد انتصار فكرة السوق الحر ونجاح الأثرياء في الاستيلاء على الجزء الأكبر من الثروات. وفيما تُركز الثقافات الغربية على حقوق الفرد أكثر من تركيزها على واجباته، تركز الثقافات التقليدية التي أفرزتها عصور الزراعة والقبلية على واجبات الفرد تجاه الجماعة والدولة أكثر من تركيزها على حقوقه. وهذا جعل الفردية كمسلك وموقف وقيمة اجتماعية تزدهر في الغرب على حساب المجموعة والمجتمع، وقاد إلى كبت الفردية والمبادرات الخاصة في المجتمعات التقليدية، فيما منح الجماعة والدولة في تلك المجتمعات حقوقاً صادرة بموجبها غالبية حقوق الفرد، وأحياناً إنسانيته. في المجتمعات الغربية، يعرف الفرد حقوقه بدقة، وتقوم القوانين والدولة بمساعدته على معرفتها، ما يجعله يعي ما له من حقوق وما عليه من واجبات، ويعمل جاهداً على حماية حقوقه، فيما يحاول التهرب من بعض واجباته. وهذا تسبب في تمكين النخب في الغرب من توظيف القانون لتحقيق مآرب خاصة على حساب الصالح العام، وجعل من الصعب تأمين حق كل مواطن في ابداء رأيه بحرية، وضمان مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية.

في المقابل، يعي الفرد في المجتمعات الشرقية واجباته، وتعمل الدولة على زيادتها وتذكير المواطنين بها باستمرار، ما يجعل الفرد يعيش حياته يكافح من أجل تخفيف أعباء تلك الواجبات، فيما

يحاول أن يعرف حقوقه التي تقوم الدولة والسلطة التقليدية عادة بمصادرة الجزء الأكبر منها. ولقد تسبب هذا في تشجيع الفرد على الارتقاء في حضن الجماعة المذهبية أو الطائفة أو العشيرة أو القبيلة التي ينتمي إليها سعياً لتأمين حمايته من القانون والحصول على بعض حقوقه. ولقد تسبب هذا بدوره في تفشي الوساطة والمحسوبية والفساد، وشرعنة تلك التصرفات بوصفها تقاليداً وأعرافاً متوارثة. في الغرب الديمقراطي، حقوق الفرد وحرياته أشياء مقدسة تولد معه وتعيش معه العمر كله، وتتكفل الدولة بتأمينها وحمايتها. أما في الشرق، فإن حقوق الفرد تعتبر منحة من الحاكم تخضع لمشيئته ومزاجه، يمنح من يشاء القدر الذي يشاء، ما يجعله يشعر بأن من حقه استردادها وحرمان الفرد منها متى شاء.

كان موقف الشرق هذا من الفرد وحقوقه في مقابل المجتمع وحقوقه أحد القضايا الخلافية بين الصين والدول الإسلامية من ناحية، وأمريكا وغيرها من دول غربية ديمقراطية من ناحية ثانية. إذ فيما دأبت أمريكا على انتقاد الصين والدول الإسلامية بسبب مواقفها من حقوق الإنسان في بلادها، دأبت هذه الدول على الادعاء بأن حقوق المجتمع تأتي في المقام الأول قبل حقوق الفرد. لكن حين تغيب الحقوق الفردية، وتتحكم الجماعة والدولة في تلك الحقوق، يصبح من السهل سيادة نظم الحكم المستبدة، ومن الصعب تأسيس الديمقراطية. وهذا يُحوّل الفرد إلى مجرد أداة في يد الدولة وسجيناً في وطنه، يعيش معظم حياته في غيتوهات ثقافية مظلمة لا تتيح لسكانها مجالاً لرؤية النور. نتيجة لذلك يُحرم الفرد من حرية التفكير والعمل والإبداع والعيش حياة سوية بعيداً عن المخاوف والقيود الرسمية والثقافية، ويتحول المجتمع إلى تراث يجتر ذاته، ويتخلف كل يوم عن زمنه. لذلك كان على كل مجتمع يسعى لحماية حقوق الفرد والمجتمع، وتحقيق مبادئ الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والتقدم، سواء كان شرقياً أو غربياً، صناعياً أو زراعياً، أن يعمل على إقرار تشريعات تجعل حقوق الفرد مساوية لواجباته تجاه المجتمع، وتجعل حقوق المجتمع معادلة لواجباته تجاه الفرد.

وإذا كانت الثقة التقليدية تعتمد أساساً على علاقات القرابة والنسب والجوار، فإن الثقة الاجتماعية تعتمد أساساً على القانون والتشريعات المرعية. حين يكون المجتمع كبيراً متشعب النشاطات، تضعف الروابط الشخصية، وتتلاشى إمكانيات بناء ثقة تقليدية، وتصبح الحاجة ماسة لتطوير القوانين والتشريعات لبناء ثقة اجتماعية. المجتمع الصناعي الغربي والشرقي يتصف بسيادة القانون

واحترام النظام والتشريعات التي تقنن التعامل بين الناس والمؤسسات في المجتمع. أما المجتمع الزراعي الآسيوي والافريقي واللاتيني فيتصف بضعف القانون وميل الناس إلى عدم احترامه. وهذا يجعل من السهل تعامل الناس مع بعضهم البعض ومع الدولة بثقة واطمئنان في المجتمع الصناعي، لأن التعامل يأتي من خلال القانون وبضمانته، فيما يجعل من الصعب تعامل الناس مع بعضهم البعض ومع الدولة بثقة واطمئنان في المجتمع الزراعي والقبلي، لأن التعامل يأتي في غياب القانون كلياً أو جزئياً، وعدم قدرته على حماية حقوق المتعاملين.

وعلى سبيل المثال، حين يقود أحدنا سيارته في مدينة أوروبية يشعر باطمئنان أكبر مما يشعر به حين يقود سيارته في مدينة عربية. ففي أوروبا يحترم السائق عموماً قوانين السير ويعرفها تماماً، وهذا يعزز الشعور بالأمن والثقة بالسائق الآخر. في البلاد العربية مثل مصر والأردن والمغرب ولبنان، يميل السائق إلى عدم احترام قانون السير، وغالباً لا يفهم ذلك القانون، وهذا يضعف الشعور بالأمن والثقة بالسائق الآخر. لذلك يميل السائق في أوروبا إلى الثقة في السائق الذي يقابله على الطريق من دون معرفته معرفة شخصية، فيما يشك السائق في الدول العربية في السائق الذي يواجهه على الطريق حتى وإن توفرت المعرفة الشخصية. إننا نثق في السائق الأول لأننا نثق بأنه يحترم القوانين التي نحترمها، ولا نثق في السائق الثاني لأننا ندرك أنه لا يحترم غالباً القوانين التي نحترمها، ما يعني أن الثقة وعدم الثقة في الحالتين تأتي من خلال فهمنا لدور القانون في المجتمع واحترامنا له.

إن نمو سكان المدن في البلاد العربية بسرعة، واكتظاظ تلك المدن بسكان قدموا من أرياف وبوادي متباعدة ذات ثقافات وطرق حياة مختلفة، جعلهم يشعرون بأنهم غرباء يعيشون في أماكن غريبة. لذلك أصبح من الصعب عليهم تطوير طرق حياة جديدة تجمعهم حول منظومة ثقافية واحدة وتوحدهم حول أهداف مشتركة، ما جعلهم يفقدون ما كان لديهم من ثقة تقليدية. لذلك لم يعد بإمكان الثقة التقليدية أن تقوم بوظائفها المعتادة في تلك المدن، لأن الجيران لا يعرفون بعضهم بعضاً، ولأن الأقارب والأصدقاء تشتتوا في مدن متباعدة وأحياء مختلفة. وفي الوقت ذاته، تسببت ظروف الحياة المتغيرة وتزايد تعقيداتها في المدينة من ناحية، وتخلف القانون والتشريعات وعجز الدولة عن تطبيق الموجود منها من ناحية ثانية، في تعذر توفير الحد الأدنى من الثقة الاجتماعية. نتيجة لذلك ظهر عجز في الثقة في كل مدينة في كل دولة ما تزال تعيش في عصور ما قبل الصناعة، وهذا تسبب بدوره في انتشار الفساد والرشوة والاحتيال، وانعدام القدرة على تحقيق التقدم والازدهار.

الثقافة العربية التي نعرفها اليوم هي ثقافة انتقالية تعيش مرحلة تحول غير صحية وغير هادفة وغير منتجة. لقد فقدت هذه الثقافة جذورها الثقافية القبلية والزراعية وما كان لديها من ثقة تقليدية. وهذا يجعلها تعيش في حالة عجز شبه كامل، لا تستطيع تكوين ثقة اجتماعية ورأس مال اجتماعي بإمكانه توفير الحد الأدنى من متطلبات النهضة والتقدم. وهذا يعني أن الثقافة العربية أصبحت، بفعل الانفتاح على عصر العولمة والمعلوماتية وهيمنة النزعة الاستهلاكية على المجتمعات العربية، ثقافة مشوهة، وبالتالي غير مؤهلة لتحقيق التقدم والازدهار. لذلك أصبحت الثقافة العربية بحاجة ماسة لإعادة هيكلة جذرية تمكنها من تتجاوز تقاليد المجتمع الزراعي وعشائرية المجتمع القبلي والنزعة الاستهلاكية وعبادة المال المستوردة من الغرب، وتطوير قيم احترام العمل والوقت وثقافة القانون.